الديمقراطية والسيادة عند يورغن هابرماس.

الأستاذ: بن شعيب بلقاسم

إن مفهوم الديمقراطية عند "يورغن هابرماس" يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم السيادة، وكذا له علاقة مباشرة بمفهوم الدولة والدستور، إذ أن "هابر ماس" وفي كتابه (بين الحقائق والمعايير) يفسّر الدولة الدستورية الديمقراطية والتي لها علاقة تواصلية خطابية ذات الصلة بالسياسات الديمقراطية، إذ أن واقع الديمقراطية كمفهوم تداولي أو كنظام سياسي قطع أشواطا من حيث التّطور والنشأة، فالسيادة عند "هابرماس" تطرق إليها في كتابه (الحق والديمقراطية بين الوقائع والمعايير)، إذ ربط السيادة بأخلاقيات المناقشة وبالديمقراطية. «التشاورية التي لم تكن واضحة قبل هذا العمل. وقد ساعدته في ذلك الخلفية الفلسفية والنظرية التي اكتسبها من قبل»[1].

ففي تحليلاته التي خصصها لمفهوم الديمقراطية نجد "هابرماس" يعرّفها على أنها «نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظّم الحياة العامة»[2].

فالديمقراطية تخضع للتغيرات الديمغرافية والاجتماعية إذ أن: «حجم المجتمعات الحديثة وتعقيدها وتنوّعها التام يجعل الديمقراطية المباشرة غير ملائمة ببساطة بوصفها نموذجا عاما للتنظيم والتحكّم السياسيين»[3].

مفهوم الديمقراطية

لابد من مفهوم الديمقراطية عند "هابرماس" كان له الصلة بدولة القانون المتصل بالمبادئ الأساسية للدولة الدستورية وتتجلى تلك المبادئ فيما يلي:

«لما كان الهدف الأول هو سيادة الشعب التي تلتزم أن تكون كل سلطة سياسية منبثقة عن السلطة التواصلية للمواطنين، ويجب أن تكون هذه الأخيرة مرتبطة بإجراءات ديمقراطية توفر شروط خاصة للحوار والتواصل[4].

إن أصل الديمقراطية بالمفهوم الصحيح إنها تلك العملية التواصلية المبنية على الحوار الفعال والمنبعثة من القانون، والمتمثلة في خلق أطر النقاش السياسي بمبادئ التعددية السياسية للسلطات لاسيما السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان، والمدعمة من قبل الأفراد مع ضمان تطبيق القوانين من قبل السلطة القضائية، التي تشرف على تعهدها باحترام القانون، ولا يكون ذلك حسب "هابرماس" إلا بفصل السلطات. «والغرض من هذا المبدأ إلصاق

---

[1]- علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية المعاصرة، من الشموليات إلى السرديات الصغرى، مجموعة مؤلفين: د. إسماعيل مهنانة، د. محمد شوقي الزين، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص: 229.

[2]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون: الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، (ب. ت)، ص: 751.

[3]- ديفيد هيلد: نماذج الديمقراطية، تر: فاضل جكتر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، بيروت، ط1، ص: 285.

[4]- علي عبود المحمداوي: إسماعيل مهنانة، مدرسة فرانكفورت النقدية، جدل التحرر والتواصل والاعتراف، مرجع سابق، ص: 650.

السلطة الحكومة (الإدارية) بالمواطنين بوصفهم سلطة تواصلية، تتدخل عن طريق السلطة التشريعية للبرلمان، وأكثر من ذلك يجب أن توجد إمكانية مراقبة استبداد الحكومة، وهي مهمة تقع على عاتق محاكم مدنية وتحقيقات إدارية (حكومية)»[1].

إن مفهوم السيادة عند "هابرماس" كان له انعكاساته على التحولات التاريخية والاجتماعية الحاصلة وكان ذلك انطلاقا من خلفيات متعددة كالصناعة والتمدين واتساع السوق الاقتصادية، وكل ما حصل في الثورة الصناعية كل ذلك جعل من الوعي الديمقراطي يسير وفق تجانس المصالح والتقائها عرقيا ولغويا ودينيا وتاريخيا مما نتج عنه وجود ما يسمى بالدولة الحديثة، والتي تبحث بدورها عن السيادة وتجلياتها على أفرادها في المجتمع. «فلقد نشأت الدولة الحديثة بداية كدولة جالبة للضرائب، ثم أصبحت دولة إقليمية ذات سيادة، قبل أن تتحول إلى شكل دولة قوية تنتمي إلى نموذج دولة الديموقراطية الدستورية»[2].

هنا ينظر "هابرماس" نظرة راديكالية للديموقراطية الراديكالية وتفاعلها مع المؤسسات السياسية في ظل المجتمع المتحضر، أي ذلك المجتمع المدني، أو ما يسميه "هابرماس" بفكرة "المجال الشعبي". «الذي كان دائما أساس المفهوم الهابرماسي للديمقراطية إلى الجدل الحديث المجتمع المدني هو هذا المجال الشعبي الضعيف الذي يخلق مجالات للتواصل الشعبي وناقلا لرأي عام غير منظم. نشاطه التواصلي غير مسيطر عليه وفوضوي»[3].

هنا يقودنا "هابرماس" إلى الديموقراطية التشاورية ذات البعد السياسي لنظرية أخلاق المناقشة، وينطلق "هابرماس" بالتساؤل حول: «كيفية تحقيق الاندماج الاجتماعي في مجتمع تمزقه التعددية الثقافية والسياسية، والأكثر من ذلك، فإشكالية الاندماج الاجتماعي، والتضامن في نظرية الديموقراطية ستتسعان لتشملا الفضاء ما بعد الوطني والكوني، خاصة في ظل تفكك سيادة الدولة – الأمة»[4].

ونجد "هابرماس" يربط بما يسميه "البراديغم" التشاوري، والديمقراطية، والذي تنطلق خلفياته من أخلاقيات المناقشة، ويتخذ مقارنة بين الديمقراطية وما يسميه بالفضاء العمومي. «هذا المفهوم الحاضر بقوة أعماله المتأخرة، إلى جانب المفاهيم الأخرى مثل: المجتمع المدني، السلطة التواصلية، السلطة الإدارية، الدولة– الأمة، ما بعد الدولة– الأمة، المواطنة الكونية»[5].

---

[1]– المرجع نفسه، ص: 651.

[2]– عبد الله السيد ولد أباه: مقالة المواطنة في عصر ما بعد الدولة الوطنية– مفهوم المواطنة الدستورية لدى هابرماس، مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العدد 20، خريف 1428هـ– 2007م، سلطنة عمان، ص: 11.

[3]– علي عبود المحمداوي: إسماعيل مهنانة، مدرسة فرانكفورت النقدية، جدل التحرر والتواصل والاعتراف، مرجع سابق، ص: 652.

[4]– علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى، مرجع سابق، ص: 320.

[5]– علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى، مرجع سابق، ص: 230.

ينطلق "هابرماس" انطلاقا من نظرة ليبرالية يشارك فيها المواطنون في شؤون السياسة العامة في الحياة الاجتماعية والتي تعبّر عن دور الجمهور وذكائه في تفعيل العملية السياسية، إذ يكون ذلك، «على العكس من النظام الجمهوري – الانتقال المباشر والمستمر للمشاركين في ممارسة السيادة الشعبية»[1].

إن علاقة الديمقراطية بالسيادة فإن الأولى تكون متغيّرة ومستمرة ولها أوجه وأشكال متعددة تتمثل في الديمقراطية المباشرة. والتي يتدخل فيها الشعب في بناء السلطة التنفيذية والتشريعية، كما كان ذلك في دولة أثينا سابقا، والديمقراطية الشبه المباشرة حيث ينوب عن الشعب نوابا يحاسبون الحكومة على أعمالها، والديمقراطية التمثيلية والتي ينتدب فيها الشعب نوابا مع احترام الدستور.

يمكن القول هنا بأن الديمقراطية هي شكل من أشكال السيادة لبناء الدولة والمحافظة على العلاقة التواصلية بين المجتمع المدني وسياسة الدولة إذ نجد "هابرماس" يقول: «في السياسة الديمقراطية سأقتصر على اثنتين منهما: تسويغ مؤسسات ومبادئ الدولة الدستورية الديمقراطية، ومفهوم دور الميدان الشعبي الغير الرسمي»[2].

فالديمقراطية هي فتح المجال أمام المواطنين وانتمائهم للدولة عبر الرأي العام، وممارسة الحرية السياسية انطلاقا من النشاط التواصلي وتقرير المصير، وعليه فـ«تقرير المصير ديمقراطيا لا يتحقق إلا حين يتحوّل شعب الدولة إلى أمة من المواطنين يتولّون مصائرهم السياسية... ولا تكتمل جماعة الأشخاص القانونيين المتساوين الأحرار، إلا بالنمط الديمقراطي لشرعنة السيادة»[3].

هنا يكون الانتماء والانسجام بالتوافق بين الأطر الاجتماعية، وهرم الدولة الحديثة، إذ يشكل ذلك نظاما ديمقراطيا مستقرا وفق صلاحيات القانون والاندماج الاجتماعي.

الديمقراطية التوافقية والمجتمعات المتعددة

أما المجتمعات الغير المتجانسة أو المتعددة والتي يورد "أرنت بلهارت" حولها تعريفين لمفردة المجتمع التعددي على أنه: «المجتمع المقسّم وفقا لما يطلق عليه بالانقسامات القطاعية، الدينية، الاثنية، اللغوية، الإقليمية، الإيديولوجية، الثقافية، العرقية... والتعريف الآخر للمجتمع المتعدد حسب "بلهارت" هو أنه المجتمع الذي تعيش ضمنه مختلف قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب»[4].

وهنا يتجلى ذلك في مشكلة من يحكم؟ ومن الذي يسيطر؟ ولماذا تحكم الديكتاتورية سلطة الأغلبية والأكثرية؟ وتبقى مشكلة (من الذي يحكم)؟ هي المشكلة الأساس والمحور والحاضرة في أذهان الأكثرية

---

[1]– علي عبود المحمداوي: إسماعيل مهنانة، مدرسة فرانكفورت النقدية، جدل التحرر والتواصل والاعتراف، مرجع سابق، ص: 653.

[2]– علي عبود المحمداوي: إسماعيل مهنانة، المرجع نفسه، ص: 653.

[3]– يورغن هابرماس: الحداثة وخطابها السياسي، مصدر سابق، ص127، 128.

[4]– أرنت لبهارت: الديمقراطية التوافقية، تلخيص وإعداد شاكر الأنباري، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص: 9-11.

والأقلية. وفي سبيل الخلاص من المشكلات والنزاعات الناشئة لجأت الحكومات والدّول لحلول يمكن إجمالها فيما يلي:

- الفيديرالية- الحكم الذاتي- الديمقراطية التوافقية.

وكانت الحلول الثلاث تفعيلا لفكرة تقسيم السلطات بين الجماعات بمختلف تركيباتها المختلفة، إذ ينظر "هابرماس" إلى فكرة إجرائية عملية إذ يقول: «تلك تتّصل على الأغلب، بتسويغ نظام الحقوق والمبادئ الأساسية لفصل السلطات، ومن هذه النقطة فصاعدا يجب حشد حجج تجريبية إضافية من أجل المؤسسات السياسية أو ضد. ومؤسسة التمثيل مثال على ذلك»[1].

إذ يبدي "هابرماس" تساؤلا جدّيا حول معقولية وطبقة التمثيل المقول عليها عبر المؤسسات والتي ترتبط بالبرلمانات والمواطنين، ويقصد "هابرماس" بذلك الأحزاب السياسية والإعلام الجماهيري.

وللحديث عن السيادة المنبثقة عن تقسيم السلطات لتحقيق الديمقراطية وفق مفهوم الدولة الحديثة ووفق إقليم معين، فالفيدرالية هي تقسيم السلطة أو الإدارة ولا يعني ذلك تقسيم البلاد أو الشعب، كما نجد "فكرة الحكم الذاتي" والتي تتماشى مع الإدارة المنفصلة كفكرة إدارة على مستوى أكبر، أما "الديمقراطية التوافقية" والمبنية على أربعة أسس هي: «-حكومة ائتلاف (الغالبية والأقلية).

- مبدأ التمثيل النسبي (في الإدارة والوزارة والانتخابات والمؤسسات).
- حق النقض المتبادل (التبادل للأغلبية والأقلية).
- الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة (المجالس المحلية أو البلدية أو اللامركزية في البلاد)»[2].

فيرى "هابرماس" بأنه وفي القرن التاسع عشر وجدت فكرة تمثيل الآراء والمصالح في عالم من النقاش وفي ظل وجود أرضية قانونية هيأت للتطوّر «وعلي أي حال أدّت دمقرطة مؤسسات الدولة الدستورية، الليبرالية الكلاسيكية، كما سنعرف إلى تغيّرات عظيمة في الوظيفة الفعلية للمؤسسات التمثيلية»[3].

فلقد كان التّحول جليا إذ تحوّلت الأحزاب الصغيرة من تجمعات ذات نوادي إلى أحزاب جماعية لكن بصورة بيروقراطية، وانجذبت البرلمانات ذات الأغلبية إلى السلطة الحكومية، مما أدى إلى انزلاقات سياسية راح الشعب ضحية لعبتها السياسية الزائفة، فالمقاربة الليبيرالية لا ترى في المسار الديمقراطي سوى سلسلة من الصفقات التوافقية بين مصالح متزايدة، إن كل ذلك كان منطلقه حسب "هابرماس" مبدأ المناقشة لمختلف القضايا السياسية والقانونية وحتى الأخلاقية.

---

[1]- علي عبود المحمداوي: إسماعيل مهنانة، مدرسة فرانكفورت النقدية، جدل التحرر والتواصل والاعتراف، مرجع سابق، ص: 653.

[2]- شاكر الأنباري: الديمقراطية التوافقية- مفهومها ونماذجها- قراءة وتلخيص لكتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد لـ(أرنت لبهارت)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، 2007، ص: 978.

[3]- علي عبود المحمداوي: إسماعيل مهنانة، مدرسة فرانكفورت النقدية، جدل التحرر والتواصل والاعتراف، مرجع سابق، ص: 653.

إن ذلك لهو الرابط الأساسي في نظرية المناقشة والتّواصل، إذ «اعتبرت نظريته هذه من أبرز نظريات التّواصل المعاصرة، إن لم تكن الأقوى في بلورة مشروع نظام سياسي ديمقراطي يقوم على إرادة الجميع من دون تفريط بحق الفرد فيه»[1].

إن "هابرماس" وانطلاقا من نقده للخطاب السياسي للحداثة تطرق إلى موقع الدولة الحديثة واستراتيجياتها السياسية، أما الديمقراطية الأداتية والفضاء العمومي الأداتي بحثا عن النشاط الديمقراطي التواصلي. فالتواصل يحقّق فرصة الدفاع عن الرأي دون سيطرة أي سلطة ما. «أي أنه من حق كل واحد منهم الدفاع أو الاعتراض، أو طرح السؤال. مع الاعتراف بإمكانية الوقوع في الخطأ وإمكانية تصحيحه، لأن كل شيء معرض للنقد، بعيدا عن كل تسلط باستثناء تسلط العقل»[2].

فالأنموذج المرغوب فيه للديمقراطية هو الذي يمكّن المواطنين من التعبير عن أفكارهم وانتماءاتهم الثقافية والعرقية. وهذا لن يأتي إلا من خلال نظرية المناقشة والتفاهم من طرف الجميع.

إن "هابرماس" أصبح ينظر إلي الديمقراطية على أنها وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. إن التغيّرات التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية خاصة بعد سقوط جدار برلين، وانهيار المعسكر الشرقي أدى به إلي التساؤل عن حقيقة ومنطق الديمقراطية خاصة تلك الديمقراطية التي كانت في الولايات المتحدة الأمريكية مع "رولز" وغيره فهو يرى في الديمقراطية: «السبيل الوحيد لحل المشاكل المطروحة بالنسبة إلى الفرد والجماعة، وبخاصة بعد تراجع بريق الإيديولوجيا الاشتراكية، فالبديل التشاوري الذي يقترحه "هابرماس" تبدو أهميته من خلال دفاعه عن المصالح العامة وليس المصالح الفردية أو مصالح جماعة بعينها»[3].

كل ذلك لا يكون إلا بالتفاهم المبني على اقتراحات يتقبّلها الجميع، وفق احترام منطق الديمقراطية. «وهذا لن يأتي إلا من خلال نظرية المناقشة، ومبدأ الحوار لتكوين إرادة سياسية حقيقية»[4].

وهذا يدل على أن النظرية الاجتماعية، نجد تطبيقاتها على المستوى السياسي والديمقراطي، ولذلك فإنه يلح على ضرورة تكوين أخلاق اتصالية، تتطور وتنمو بفضل تهيئة مجالات أصلية وواسعة لحوارات مفتوحة تساعد على نشوء خطاب عقلاني حر، يحل محل الخطاب الاستعلائي الرّسمي السّائد[5].

فلقد رأى "هابرماس" تهويل الإعلام الجماهيري لمختلف القضايا وتكبيره للأصوات الضعيفة وإبرازها في المجتمع المدني، ويرجع ذلك إلى السلطة الاحترافية للصحافة والنشر الحر، وكل ذلك ينتج عن غياب واغتراب الوعي الجماعي داخل الدعاية وفق منهجية مستلهمة من "فينومونولوجيا الروح" لـ"هيغل"، لقد بدأ هذا

---

[1]- حسن مصدق: يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، مرجع سابق، ص: 257.

[2]- عطيات أبو السعود: الحصار الفلسفي للقرن العشرين، مرجع سابق، ص: 104.

[3]- علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى، مرجع سابق، ص: 237.

[4]- محمد نور الدين أفاية: الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 165.

[5]- علاء طاهر: نظرية هابرماس النقدية، مجلة الفكر الغربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، العدد: 41، 1986، ص: 58.

الاستلاب داخل النطاق الدعائي الإعلامي في المجتمع الأوروبي بصعود الطبقة البورجوازية في انجلترا وفرنسا في القرن السابع والثامن عشر، وبدأ التغلغل البورجوازي بدءا بـ«التمركز أولا داخل الصالونات ثم في المقاهي والمنتديات الثقافية العامة حتى عبّر عن نفسه وتموضع في النهاية داخل صبغة الدولة الدستورية تحت ظل وغطاء الحوارات الاستجابية والبرلمانية»[1].

إن الديمقراطية يراها "هابرماس" كمركز قوة في النموذج الليبيرالي وكمركز ضعف في النموذج الجمهوري، ولا يكون التوافق إلا بخلق التوازن السياسي والاجتماعي.

إن الديمقراطية بالمفهوم الهابرماسي، فهي فعل وعمل المراد منه نبذ الصراع الكلاسيكي بين السلطة والمواطن، لذلك يربطها بثلاثة مفاهيم: العقلانية: وهي السبيل إلى تشكيل السلطة، والتي هي بحوزة الإدارة والتي تساهم بالبرمجة وفق ما يمليه النظام السياسي. «أما الرأي العام، فبفضل الإجراءات العمومية يتحول الرأي العام إلى سلطة تواصلية قادرة على توجيه واستعمال السلطة العمومية، وهذا لا يعني تهميشه، بل المشاركة في التوجيه»[2].

نماذج الديمقراطية

وهكذا فإن "هابرماس" نجده يشيد بمفهوم الديمقراطية، ويقدم ثلاث نماذج معيارية تساهم في بناء نظرية للمجتمع:

1. النموذج ضمن التصور الليبرالي:

الديمقراطية هنا تكون وظيفتها جعل الدولة تتماشى والمصالح الاجتماعية وتكون علاقة الوصل هي الإدارة لتشكيل البنى التحتية لخلق اقتصاد السوق والرفاهية الاجتماعية.

2. النموذج ضمن التصور الجمهوري:

يكون التوجه هنا عبر الفضاء العمومي، والرأي العام، مرورا بالإرادة المنغرسة والمولوجة في الفضاء العمومي، ولا يكون ذلك عبر اقتصاد السوق، بل عبر المناقشة العمومية والحوار.

وللحديث عن الفضاء العمومي يؤكد "هابرماس" أنه تولد في البداية من التنظيم العفوي للعائلة البورجوازية، ثم امتد بعد ذلك إلى الواقع الخارجي مجسدا بالتطبيقات الاجتماعية التي ترى من خلالها بأن: «الوظيفة السياسية للمجال العمومي تتوخى سيطرة المجتمع المدني عبر قوة التجربة المخصّصة لصميمية الحياة الشخصية. إن هذا الميدان الجديد يشكل حيوية قاسية إزاء السلطة الملكية القائمة»[3].

إن طرفا الفضاء العمومي هما الدولة والمجتمع المدني والذي يطرح جدلا ما إذا كان واقعا مثاليا أو تصورا فلسفيا.

---

[1]- علاء طاهر: المرجع نفسه، ص: 51.

[2]- مالفي عبد القادر: مفهوم الديمقراطية عند هابر ماس، مجلة أوراق فلسفية، العدد: 10، ص: 344.

[3]- علاء طاهر: مرجع سابق، ص: 51.

3. النموذج ضمن تصور السياسة المداولاتية:

والذي يتمثل في تعدد أشكال التواصل المكوّنة للإرادة الجماعية المبنية على المعادلة العكسية للمصالح. «والضغط القائم على الاختيار العقلاني وفق الحدود النهائية للوسائل المملوكة من قبل للإثبات الأخلاقي، والتجانس القضائي»[1].

كل ذلك يجعل من موقف "هابرماس" موقفا داعما لآليات التفاهم عبر العالم المعيش لتحقيق الابداع الاجتماعي وإنتاج شخصية الفرد داخل المجتمع عبر وساطة السلطة، حيث لجأ "هابرماس" «لفحص آليات القانون والسياسة وأهميتهما في تحقيق هذا الاندماج، استنادا إلى المؤسسات السياسية والقانونية التي تعد دعامة دولة الحق والقانون والديمقراطية»[2].

إن هذه النماذج الثلاث لمعايير الديمقراطية المحققة لشروط السيادة عبر الأنظمة الليبرالية والجمهورية إذ يتوسطهما النّموذج الثالث الذي يجمع بين المصلحة الخاصة والمصلحة الجماعية عن طريق نشاط ديمقراطي تواصلي يحمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية «وأن المجتمع برأي "هابرماس" ليس فقط مجموعة إنتاجية، تقوم على إشباع الرغبات، بل هو مجتمع يقوم على محافظة القيم الثقافية والأخلاقية، بقدر ما يحافظ على الإنتاج»[3].

إن تحقيق الاندماج الاجتماعي والاستقرار السياسي يُعدّان هدف النّظرية الديمقراطية التشاورية، وهو ما يعكس ابتعاد "هابرماس" عن النقد الجذري للديمقراطية. «واتجاهه نحو بناء ثقافة سياسية جديدة، يكون مصدرها التشاور بين المواطنين باعتبارها السبيل لتكوين رأي العام وإرادة سياسية»[4].

إن هذا الواقع الديمقراطي استلهمه "هابرماس" من واقع معاينته لأوضاع ألمانيا السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك ما جعله ينظر إلى المجتمع بنظرة سياسية.

ويتساءل "هابرماس" حول تحقيق دولة القانون أهي تتجلى في الحريات الذاتية للأفراد؟ أم أنها تتجلى في الحقوق الاجتماعية والسياسية؟

يخلص "هابرماس" في هذا السياق إلى أنه لا سبيل للفصل بين الحريات الذاتية التي تحيل إلى الفردية الاقتصادية والحقوق السياسية لمشاركة المواطنين في المجتمع الديمقراطي.

إن ما عبر عنه "هابرماس" بمقولة (المواطنة الدستورية) إذ يعتبر الخيار الذي يتبنّاه ويعني بذلك تحقيق الانسجام والتوافق في الرؤى والأبعاد السياسية بين أفراد المجتمع السياسي مع مختلف المبادئ القانونية المتمثلة في مبادئ العدالة والديمقراطية والمساواة في المواطنة وحقوق الإنسان، فتاريخ الديمقراطية كان دوما تاريخ الفصل بين

---

[1]- مالفي عبد القادر: مفهوم الديمقراطية عند هابر ماس، مرجع سابق، ص: 344، 345.

[2]- علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى، مرجع سابق، ص: 238.

[3]- مالفي عبد القادر: مرجع سابق، ص: 345.

[4]- علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى، مرجع سابق، ص: 238.

مبدأ السيادة الشعبية ومبدأ حقوق الإنسان. «ففكرة السيادة الشعبية اتجهت نحو تبديل شكلها إلى سلطة شعبية لا تبالي كثيرا بالشرعية، وتضطلع بعبء المطامح الثورية، بينما تقلص الدفاع عن حقوق الإنسان في الغالب إلى دفاع عن حقوق التملك»[1].

ينبذ "هابرماس" الفكر الليبيرالي الحامل للواء فكرة حقوق الإنسان الخالية من مضامينها الإنسانية وأبعادها الأخلاقية والاجتماعية، فلا وجود لنشاط ديمقراطي إلا إذا استطاع المواطنون أن يتفقوا فيما وراء أفكارهم. ومصالحهم الخاصة. إن غرضه هو بناء مفهوم الديمقراطية المبنية على القانون، ويكون ذلك بالاتفاق. «أي يتفقوا على قضايا يقبل بها الجميع. هذا المفهوم هو أبعد ما يكون عن الفكر الليبيرالي الذي لا يؤمن بالإجماع، وإنما يعتقد فقط في التسوية والتسامح واحترام الأقليات»[2].

ففكرة إنشاء مجتمع مدني من دون تغير أي شيء في النظام المؤسساتي حسب "هابرماس" فذلك ليس برنامجا سياسيا معقولا وناجحا وإنما هو فكر عقيم.

.....

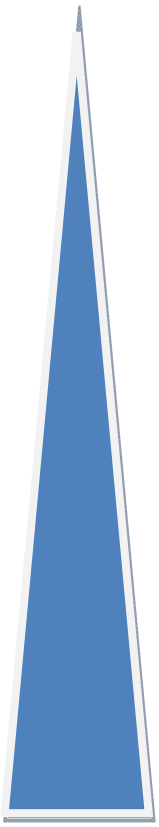

[1]- آلان تورين: نقد الحداثة، ولادة الذات، تر: صياح الجهيم، القسم الثاني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995، ص: 156.

[2]- آلان تورين: مرجع سابق، ص: 168.